انتصار الأعلـــم الشنتمـــــري لسيبويـــه من المبـــرد في كتابـــه النكت

د. محمود سالم الذيب ــ قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب والتربية .
جامعـــــة صبراتـــــة

مقدّمـــــــة :

حظـــــي كتاب سيبويه باهتمام كثير من العلماء والنقاد فأعجبوا به وأثنوا عليه بما تضمن مؤلفه من موضوعات متنوعة في اللغة والنحو والأصوات استقاها من لغة العرب ، ووضعها قوانينا لمن يتكلم العربية أو يكتبها، غير أن بعضاً النقّاد ممن شـــرح متنه وشواهده ، أثار حفيظتهم ، فمنهم من تعقّب منهجه في الكتاب، ومنهم من علَّـــق عليه تارة بالتخطئة ، وأخـــرى بالاستدراك على ما يراه نقصاً ، وثالثة بالمخالفة ، ومنهم من شكّك في نسبته لسيبويه أصلا كشيخ النحو الكوفـــي ثعلب ، الذي ذكـــر أن سيبويه كان واحداً من أربعين إنساناً اجتمعوا على صنعته ، وأن الأصول والمسائل للخليل.

ومـــن الذين حاولوا أن يظهروا مقدرتهم في تخطئة إمام النحاة في بعض المسائل التي وجدوا في أنفسهم اقتناعا بردها والتعليق عليها - أبو العباس المبرد وإن كان عظيم الإكبار لسيبويه وكتابه ، حريصاً على روايته وضبطِه.

ولم يكن المبرد أوّلَ من فتح باب الخلاف مع سيبويهِ ، فقد سبقه علماء ينتمون إلى مدرسته البصرية ، وهي مدرسة سيبويه ، لعل من أشهرهـــم تلميذه الأخفش الأوسط ، والذي خالفَ أُستاذَهُ في مسائل كثيرة ، وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم ، وهذا شـــيءٌ بدهي قد يقع بين العلماء وقد يقع بينَ مقتدٍ ومُقتدى به.

ومن الجدير بالذكر أنَّ أكثر المسائل التي اشتهر بها المبرد في خلافِـــهِ مع سيبويه كانت سابقةً تأليفَه كتابه المقتضب ، وقد اعتذر أبو العباس منها قائلاً : "هذا شيءٌ كُنّا رأيناهُ في أيام الحداثة فأمَّا الآن فلا "[1] غير أن بعض النحاة المتأخرين لم يعجبه هذا الصنيع المتجه لنقد كتاب سيبويه بالتخطئة والاستدراك ، وهو الكتاب الذي أطلق عليه بعض العلماء مصطلح قرآن النحو، وقال فيه أبو عثمان المازني : من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد سيبويه فليستح.

ومن هؤلاء الأعلم الشنتمري المتوفى(476هـ) صاحب كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ، والذي نقل فيه الأعلم عن كثير من النحاة المخالفين لآراء سيبويه إلا أني أرى أن المبرد خير من يمثل هذا الخلاف.

وإن كانت بعض الآراء قد وافــق فيها المبرد سيبويه، أو حاول فيها التوفيق بينهما غير أنه خالفه في أخرى ومن ثم انتصر له الأعلم ممن غُلِّط فيه ، ناقضاً لها بما تيسر له من فهمه ، بالحجة تارة، وبألفاظ وعبارة التخطئة تارة أخــرى كقوله : (والقول ما قاله سيبويه ، والقياس ما ذكر فيه سيبويه ، وكان يدّعي أنّ هذا القياس قول النحويين، وليس الأمر على ما أورده أبوالعباس، وفي هذا حجة لما أجازه سيبويه وقول سيبويه أصح بأنه حكاه عن العرب، وهذا تحامل من المبرد وتجاوز في الأخذ من النحويين والطعن عن العرب) على غرار انتصار ابن ولاد المتوفى(332هـ) لسيبويه من المبرد في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد) الذي حققه الدكتور: زهير عبد المحسن سلطان ، والذي يعد مصدراً وحيدًا – فيما وقفت عليه - خصصه مؤلفه لتناول ظاهرة الانتصار لشيخ النحاة ممن اعترض عليه ، فقد جاءت جل مسائل الانتصار لسيبويه مبثوثة في كتب من جاء بعده ومتفرقة ، يمكن أن تجمع هذه المسائل في بحث مستقل.

أهميـــــة البحـــث:

تكمن أهمية هذا البحث في تتبع أثر كتاب سيبويه في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، وذلك بوصف شخصيته العلمية، ودوره في تتبع منتقدي آراء سيبويه، والانتصار له بالحجة والدليل.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استخلاص بعض المسائل النحوية التي انتصر فيها الأعلم لسيبويه من المبرد في كتاب النكت، في دراسة مستقلة، وبيان دور العلماء المتأخرين في إنصاف إمام النحاة سيبويه ممن نقد كتابه بالتخطئة، والاستدراك عليه، بما يراه من أدلة وحجج قياسية أو سماعية.

الدراسات السابقة:

سبقت هذا البحث دراسات علمية شمولية موسعة في كتاب الأعلم - محل الدراسة- وبعض كتبه الأخرى، تناولت مواضيع مختلفة على ما يسعى إليه هذا البحث، وهو الاقتصار على عرض مسائل من انتصار الأعلم لسيبويه من المبرد منها:

1- رسالة علمية بعنوان (الحجة النحوية للأعلــم الشنتمــري) لعبدالله خلف الجبوري تقدم بها إلى مجلس كلية التربية في جامعة تكريت العراق، سنة (1423هـ -2002م).

2- رسالة علمية بعنوان(منهـــج الأعلم الشنتمري وآراؤه في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه، لإسلام محمد عبد السلام أحمد تقدم بها إلى كلية دار العلوم فرع الفيوم جامعة القاهرة، سنة(1424هـ -2003م).

3- رسالة علمية بعنوان (الجهود النحوية عند الأعلــم الشنتمري تحصيل عين الذهب أنموذجاً) لنعيمة جليل تقدمت بها إلى جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان- الجزائر سنة(2016م).

منهجية البحث :

وقد اعتمدت في هذا البحث منهجا يقوم على تأصيل المسألة التي يتعلق بها الـرأي من مصادرها، ومن ثم عرضها ومناقشتها، وصولاً إلى رأي الأعلم فيها ، ومدى تأثره بمن سبقه.

خطة البحث :

وقد قسمت هذا البحث على مطلبين: الأول اقتصرت فيه على نبذة مختصر على حياة الأعلم، دون سيبويه والمبرد وذلك لشهرتهما، والآخر لعرض الآراء التي انتصر فيها الأعلم لسيبويه في بعض المسائل.

المطلب الأول ــ حيـــاة الأعلم الشنتمري، وكتابـــه النُّكت:

1- حياته:

أ- اسمـــه ولقبـــه ومولـــده : هو يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج الأعلم الشَّنتمري ، ولقب بالأعلـــم؛ لأنه كان مشقوق الشَّفة العليا شقاً فاحشاً، أما مولده فكان في مدينة شنتمرية سنة (410هـ)، وهي مدينة أندلسية، ويطلق عليها الإسبان اليوم مدينة (فارو)، فيما ذكرت أغلب المصادر التي ترجمت له عدا ابن خلّكان الذي ذكر أنه ولد سنة (415هـ)[2] .

ب- **شيوخـــه وتلاميـــذه [3]:** تتلمذ الأعلم على ثلة من أشهر علماء اللغة والأدب في قرطبة ورواد الحركة العلمية فيه، حتى أصبح مدرساً بها، نذكر منهم :

1- ابن الأفليلي: أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا (ت441هـ)، كان من أدباء قرطبة، وأعلام اللغويين بها.

2- ابن الحـــرَّاني: أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون، كان بصيرًا بلسان العرب، حافظًا للّغة، قيّمًا بالأشعار الجاهلية، وكان من أبرز تلامذته أبو مروان ابن سراج وأبو الحجاج الأعلم.

3- ابن أفلج: الأديب أبو بكر مسلم بن أحمد بن أفلج النحوي القرطبي(ت456هـ)، كان رجلا جيّد الدين، حسن الخلق، عالمًا بالعربية ورواية الأشعار.

كما ذكرت بعض المصادر أن له تلاميذ كثر درسوا عليه، نذكر منهم:

1- أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغسّاني الجياني(ت498هـ).

2- أبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي، المعروف بابن القصيرة(ت508هـ).

3- أبو عامر محمد بن عبد الله بن مسلمة(ت511هـ).

4- عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى الزهري الشنتريني (ت530هـ).

ج- مكانته العلمية: كان الأعلـــم الشنتمري عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لجميعه ا، كثير العناية بها حسن الضبط لها مشهوراً بمعرفتها وإتقانها، وكان شاعراً ومجوداً، وخطيباً بليغاً، حافظاً للأخبار القديمة، جيد الاقتصاص بها، كان له حظ من اللغة، وكذلك كان الأعلم إمام نحاة زمانه قال الشعر بعدما أسنَّ فأحسن وجوَّد، ومن نظمه مخاطباً المعتمد بن عباد:

يَـــا مَـنْ تَمَلَّكَنِي بِالقَوْلِ وَالعَمَلِ ومبلِّغِي فِـــي الذي أَمَلْتُـه أَمَلِي

كَيْفَ الثَّنَاءُ وَقَـــدْ أَعْجَزْتَنِي نِعَما مَالِي بِشُكْرِي عَلَيهَا الدَّهْرُ مِن قَبْلِ

رَفَعْتُ لِلجودِ أَعْلامًـــا مُشْهرةً فَبَابُكَ الـهرُ مِنَها عَامِـــرُ السُبُلِ[4].

د- مصنفاته[5]: للأعلم مصنفات كثيرة ومتنوعة منها:

1- شرح الشعراء الستة، يتضمن شرح ديوان (امرئ القيس، النابغة الذبياني، علقمة بن العبدة الفحل، زهير بن أبي سلمى، طرفة بن العبد، عنترة بن شداد).

2- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، مطبوع على هامش كتاب سيبويه في مطبعة بولاق عام(1316هـ).

3- شرح شواهد سيبويه.

4- شرح ديوان الحماسة في مجلدين كتبا سنة(513- 514هـ) من مخطوطات الخزانة الأحمدية بتونس.

5- النكت على كتاب سيبويه – وهو محل الدراسة.

6- المخترع في النحو.

7- معرفة حروف المعجم.

هـ- وفاته : توفّي بالأندلس بمدينة إشبيليّة، سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة[6].

2- **كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه- محل الدراسة:** هذا الكتاب أحد شرحين وضعهما الأعلم على كتاب سيبويه ، فالأول: شـــرح شواهد الكتاب ، والمسمى:

(تحصيل عين الذهب) ، ويحوي شرح أبيات الكتاب . والثاني وهو كتاب النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشـــرح أبياته وغريبه، وله تحقيقان : **الأول** : لرشيد بلحبيب ، مطبعة فضالة، المملكة المغربية (1420هـ -1999م)، ويقع في ثلاثة أجزاء، وهو المعتمد عليه في هذا البحث.

الثانـــي: لزهير عبد المحسن سلطان، نشره معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، سنة 1407هـ- 1987م، في مجلدين .

وله نسخة أخـــرى مطبوعة ضبط نصها : يحيي مراد، وطبعتها دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان(2005م) في جزء واحد.

ويعد كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه من الكتب التراثية المهمة ، لكل من أراد فهم كتاب سيبويه ، حيث جمع فيه مؤلفه، مسائل عدة من الكتاب، فسَّر فيها غوامضه، وشرح شواهده، وفك كثيراً من مشكلاته، معتمداً في ذلك على مصادر متنوعة، لعل من أبـــرزها شـــرح كتاب سيبويه للسيرافي.

المطلب الثاني ـــ من مسائل انتصـــار الأعلم لسيبويه في النُّكت:

(1) جـــواز الترخيـــم لضـــرورة الشعر في غير النـــداء: للعرب في الترخيم مذهبان[7] : أحدهما: أن تحذف آخر الاسم ، وتترك ما بقي على حياله، وهو معروف بين النحاة بـ : (لغة من ينتظر)، والثاني: أن يحذف الآخر، ويجعل ما بقي اسماً على حياله، كأنه لم يحذف منه شيء، وهو معروف عند النحاة بلغة(من لا ينتظر).

ولجواز ترخيـــم نحو:(حارث) على: يا حار، فيجوز، يا حاري، وفي (مـــروان): يا مَرْوَى؛ وذلك لأن العوض إن لم يستحقه الأصل، فالفـــرع أجدر ألا يستحقه، فلا وجه للعرض ؛ لأنه قد منع مانع في الأصل، والمانع موجود في الفرع، وهو مناقضة ما لأجله جاز الترخيم، والذي جوز في ترخيم الشاعر للضرورة حذف الهاء في غير النداء؛ لقوة الترخيم باطراده في النداء، مع قوة حذف الهاء؛ لأنها موضع تغيير، يكون حالها في الوقف على خلاف حالها في الوصل، فهذا الذي وجد في أشعار العرب، وكثر فيها، ولو جاء في غير الهاء، لم يمتنع، ولا يجوز الترخيم إلا على: يا حار؛ لأنه لما كان له في النداء طريقان : أحدهما يكون الاســـم فيه بمنزلة ما لم يحذف منه شيء ، والآخر: ليس كذلك ؛ كان الاسم الذي لم يحذف منه شيء أحق بأن يحمل عليه عير النداء ؛ فإن جاء شيء على خلاف ذلك، فهو شاذ في الضرورة[8].

وفي جواز الترخيم لضرورة الشعر في غير النداء خلاف بين سيبويه والمبرد نقله لنا الأعلم وغيره ، وفيما يلي تفصيل المسألة :

مذهب سيبويـــه أنه جــوَّز ترخيم غير المنادى اضطراراً فقال :" هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا ، قال الراجـــز (غَيْلان بن حُرَيث)[9]:

وَقَدْ وسَطْتُ مالِكًا وحَنْظَلاً صُيَّابَها والعَدَدَ المُجَلْجِلاَ

والشاهد فيه أنه رخـــم (حنظلة) وليس بمنادى، وهو ترخيـــم يحتمل أن يكون على مذهب من قال (يا حارِ) ، وعلى مذهب من قال (يا حارُ)، وأراد حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم.

وقال ابن أحمر[10] :

أبو حَنَشٍ يؤرِقُنا وطَلْقٌ وعَمّارٌ وآوِنـــةً أُثالا

يريـــد: أثالة[11].

وما ذهب إليه سيبويه من أن الألف في (حنظلاً) في البيت الأول، و(أثالاً) في البيت الثاني، للإطلاق، وتحتمل أحد الوجهين وهما: الأول: أن يكون رخَّمه على لغة من ينتظر الحرف المحذوف وحينئذ تكون الألف للإطلاق، وهذا ينكره المبرد، الذي قال:" وأما قول رؤبـــة[12]:

إمَّا تَرَيْني اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ قاربْتُ بَعْدَ عَنَقى وجَمْزى

فليس من هذا، ولكنه قدَّر حمزة أولا مرخمًا على قولك: يا حار، فجعله اسمًا على حياله فأضاف إليه[13]، أي : رخم الشاعر(حمزة) على لغة (يا حارُ)، ثم أضاف إليه المنادى مثبتاً كسرة الإضافة آخر المرخـــم، والآخر: أن يكون رخَّمه على لغة من لم ينتظر الحرف المحذوف، وهذا ما يوجبه المبرد، ويمنع ترخيمه على لغة من ينتظر، وحينئذ يكون(حنظلا) منصوباً بالعطف على (مالكًا)، وتكون الألف فيه بدلاً من التنوين وأن (أثال) معطوفة على قوله(أبو حنش وطلق) فحذف التاء وبقى اللام على فتحها[14].

فسيبويه يذهب إلى أن في (حنظلاً) ترخيـــم في غير النداء ضرورة ، والألف فيه للإطلاق وكذلك في(أثالا)، والأصل(أثَالَةٌ)، وأبى ذلك أبو العباس، فهو عنده ترخيم في النداء، ولم يجز الترخيم في غير النداء، وتوجيه المبرد هذا ينسجم مع ما نقله عنه السيرافي[15] من أنه يمنع في الضرورة ترخيم غير المنادى على لغة(يا حارُ).

وما أنكره المبرد يدل على جوازه السماع من ذلك قول زهيـــر بن أبي سلمى[16]:

خُذُوا حَظَّكُـــم يَا آلَ عِكْرِمَ واعْلَمُوا أَوَاصِرَنَا والرّحْـــمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

ففتح الميم في(عِكْـــرِمَ)؛ لأن أصله (عكرمة)، فحذف التاء، وبقي الميم على حاله.

وقال جرير[17]:

أَلا أَضْحتْ حِبالُكُم رِماماً وأَضحتْ منكَ شاسِعةً أُماماَ

على أن الشاعر أراد: أضحت أمامة، فحذف التاء، وبقي الميم على حالها، وهي غير مناداة، وأبو العباس إلى أنه على: يا أمامة.

وقول بعض بني نهشل[18]:

أَلاَ يَا أَمَّ فَـــارِعَ لاَ تَلُومِـــي عَلَى شَـــيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمْاعِـــي

وهو يريد: يا أم فارعة فحذف التاء.

وترخيـــم غير المنادى لضرورة الشعر مسطور في كتب النحويين[19] ، قال السيرافـــي:" وهذا الترخيم إنما يكون في النداء، فإذا اضطر الشاعر فليس بين النحويين خلاف أنه جائز له في غير النداء"[20]، غير أن للسيرافي رأي مخالف للنحاة في بيت ابن الأحمر حيث قال :" والذي عندي في (أثالَ) غير ما قال الفريقان، وهو أن (أثال) لم يُحذف منه التاء ؛ لأنه ليس من الأسماء(أُثَالة) وإنما هو (أُثَالَ)"[21].

أما الأعلم الشنتمري فقد ســـرد المسألة مصرحًا بوجه الخلاف بين النحاة منتصراً لسيبويه على المبرد بما يراه وجه للترجيح فقال:" في(باب الحذف):" ومن الحذف الترخيم على ثلاثة أوجه: أولها: ترخيم النداء، والثاني: ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء، وبين النحويين في هذا اختلاف، فمنهم من أجازه على اللغتين جمعيا، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين ومنهم من لم يجز إلا إحدى اللغتين وهو أن يحذف آخر الاسم ويجعل ما بقى من الاسم كاسم غير مرخَّم فيجره بوجوه الإعراب، وهو مذهب أبي العباس، ففما استشهد به سيبويه على جواز الوجه الذي لم يُجزه أبو العباس، قول ابن أحمر:

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقنا وطَلْـــقٌ وعبَّادُ وآونـةً أُثـــــالا

فذكر سيبويه أن(أثال) معطوف على قوله: (أبوحنش وطلق) فحذف التاء وبقي اللام على فتحها، والأصل : (أثالة)، وعلل أبو العباس البيت ، وذكر أن(أثال) معطوف على النون والألف في(يؤرقنا) فموضعه نصب، وقال غيرهما: القول فيه غير هذا وهو أن (أثال) لم تحذف منه تاء؛ لأنه ليس من الأسماء(أثالة)، وإنما هو (أثال) ولم يعطفه على النون والألف في (يؤرقنا) على أنه يتذكر؛ لأنهم لا يؤرقونه إلا وهو يذكرهم فنصب(أثالاً) (بأذكرهم) الذي دلَّ عليه(يؤرقنا)، والقول ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين في جواز الترخيم على الوجهين في غير النداء ضرورة لعلتين: أحدهما: الرواية في قول(جرير)[22]:

ألا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رَمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

والشاهد: قوله: (أمامَا) حيث رخمت في غير النداء للضرورة بحذف التاء وأصلها أمامة ، ورخمت على لغة من ينتظر، ولو رخمت على لغة من لا ينتظر لقيل: أمامُ بالرفـــع.

والعلة الأخـــرى : القياس، وذلك أن الترخيم أصل جوازه في النداء، فإذا اضطر الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه في الموضع الذي كان فيه؛ لأن ضرورته أن ينقله من موضع إلى موضع"[23].

وعلى هذا فإن موطن الشـــاهد فيما ذكره سيبويه يحتمل الوجهين، فيجيزه عند الاضطرار على لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر، ولا يلزم ما أوجبه المبرد من أنه لا يرخـــم إلا على لغة من لا ينتظر، والسماع والقياس يؤيد مذهب سيبويه الذي انتصر له الأعلم.

(2) ما يتعينُ أَن يكـــون عطف بيـــانٍ لا بَـــدَلاً: يختلف عَطف البيان عن البدل بأمور منها : أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف ، وأنه في تقدِير جملة واحدة، والبدلُ في تَقْديرِ جملتين على الأصح ، والمعتمد في البَدَل الثَّاني ، والأول توطِئةٌ له، وعطف البيان يُشتَرط مطابَقَتُه لما قَبْله في التعرِيفِ بخلافِ البدل، وعَطْفَ البَيَان لا يَكُونُ مُضْمَراً ولا تابِعاً لِمُضْمَر؛ لأنه من الجَوَامِدِ نَظِيرُ النعت ، وأنه لا يَكُونُ جملةً، ولا تابِعاً لجُمْلةٍ، بِخِلافِ البَدَل، ولا يَكونُ فِعْلاً تَابِعاً لفعل بخلاف البدل، ولا يكونُ بلفظ الأَوَّل ، ويجوزُ ذلك في البَدَل، ولَيْس في عَطْفِ البَيَان نِيَّةُ إحْلالِه مَحَلَّ الأول، بِخلاَف البَدَل.

وهذه الأمور التي اشترطها النحاة، جعلت الخلاف واقعاً بين سيبويه والمبرد في إعراب الشاهد الذي سمعه سيبويه عن العرب وهو قول: المَـــرّار الأســـديّ[24]:

أَنا ابنُ التارِكِ البَكْـــرِيَّ بشْـــرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُـــه وقُوعَا

حيث جعل سيبويه إعراب(بشـــر) عطف بيان لا بدلاً في رواية الجر، لقوله في (بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذي فَعَلَ في المعنى وما يَعْمَلُ فيه):" وقد يُشبِّهون الشيء بالشيء، وليس مثلَه في جميع أحواله(البيت...) سمعناه ممّن يَرويه عَن العرب، وأَجرى بشرًا على مجرى المجرور؛ لأنَّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ"[25]، فقد احتجَّ سيبويه بالقياس إلى جانبِ السماعِ عن العرب، فجعل(بشرًا)، عطف بيان من(البكري) وأجراه عليه، ولا يصح عنده أن يكون بدلاً؛ لأن البدل يقع موقع المبدل منه.

ومحل الخلاف ليس في هذه الرواية إنما للبيت رواية أخـــرى، وردت في لفظ(بشر)، وهي النصب على اعتبار الأصل، وهو ما بنى عليها أبو العباس المبرد رأيه في مخالفة سيبويه، وقد أنكر روايةَ الجرِّ لكلمةِ (بِشْرٍ) في البيت، وادَّعَى أنَّ الروايةَ

بنَصْبِ الكلمةِ هكذا: (بِشْرًا) على أنها بدلٌ، ولا يجوز فيه إلا النصبُ، بحيث لا يجوز الجر في الاسم الثاني عطفًا كان أو بدلاً، أو عطف بيان، " قال أبو العباس بعد أن ذكر البيت، أنّه لا يجوز عنده في(بشر) إلّا النصب؛ لأنّهم إنّما يخفضونه على البدل، وإنّما البدل أن توقع الثاني موقع الأول"[26]، وقال- أيضاً- :" لا يتبع مجرور اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه،... بنصب (بشر)، لا غير، حملا على محل البكري"[27].

وقد رَدَّ النحويون على المبرد هذا الرأي بالقياسِ إلى جانبِ السماعِ ، " أما القياسُ فإنَّ عطفَ البيانِ تابعٌ كالنعتِ، وقد يجوز في التابعِ مالا يجوز في المتبوع، قالوا: وأَجَازَ سيبويه في: (هذا الضاربُ الرجلُ زيدٍ، وهذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) على عطفِ البيان، فأجازَ في المعطوفِ والبيانِ ما لا يجوز في الاسمَيْنِ قبلَهما لو لَمْ تدخُلْهُما الألفُ واللام، وإنَّما ذلك؛ لأنه قد يجوز في التابعِ مالا يجوز في المتبوعِ؛ ألا تَرَى أنك تقول:(يا أيُّهَا الرجـــلُ ذو الجُمَّةِ)، ولو قلتَ: (يا أيُّهَا ذو الجُمَّـــةِ)، لَمْ يَجُـــزْ، وتقول: (يا زيدُ الرجـــلُ)، ولو قلتَ: (يا الرجـــلُ) لَمْ يَجُزْ إلا في الشعر ... والقياسُ ما ذكر فيه سيبويه؛ لِمَا بَيَّنَا، مع إنشادِ العربِ البيتَ بالجرِّ"[28].

أما الأعلم فقد نقل الرأيين وانتصر لسيبويه الذي اعتمد على القياس، حيث جعل(بشرًا)، عطف بيان للبكـــري، ولا يصح أن يكون بدلاً، فقال : " وكان أبو العباس ينصبه لا يجيز فيه الجر، والقياس ما ذكر فيه سيبويه لما بينا مع إنشـــاد العرب البيت بالجر"[29].

وهو مؤيد بقوله أيضًا في كتابه التحصيل: " وقد خُولف سيبويه في جـــر(بشر) وحمله على لفظ (البكري)؛ لأنك لو وضعته موضعه لم يَسُغْ لك أن تقول: أنا ابنُ التارك بشر كما لا تقول: الضارب زيد والصحيح ما أجازه سيبويه لأخذه ذلك عن العرب "[30].

وبالرجـــوع إلى ما اتفق عليه النحاة في باب الإضافة أن الصفة إذا كانت بـ(أل) لا تضاف إلا إلى ما فيه (أل) أو ما أُضيف إلى ما فيه (أل)، وفي الإضافة غير المحضة غير جائز في (البكري بشر) جعله بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل؛ فيلزم أن يكون التقدير: أنا التارك بشر، وهذا لا يجوز، وإنما يكون بشر عطف بيان للبكري.

(3) وقـــوع المصـــدر موضـــع الحـــال : قال ابن يعيش : "المصدر قد يقع في موضع الحال ، فيقال: أتيته ركضاً، وقتلته صبراً، ولقيته فجاءةً ، والتقدير: أتيته راكضاً، وقتلته مصبوراً، إذا كان الحال من الهاء، فإن كان من التاء فتقديره: قتلته صابراً، ولقيته مفاجئاً، فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة، وانتصبت على الحال، كما قد تقع

الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو: قم قائماً، والأصل قم قيامًا"[31]، وقال ابن مالك:[32]

ومصـــــدرٌ منكَّرٌ حـــالاً يقعْ بكثرةٍ كـ(بغتةً زيـــدٌ طلعْ)

وقد وقع خلاف بين النحاة في إعرابه، فذهب سيبويه إلى أن ما وقع فيه المصدرُ موقعَ الحال يعرب حالاً بتأويله بوصف نحو : جـــاء زيد ركضاً فقال: "ما يَنتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمـــرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ وذلك قولك: قتلتُه صبراً ولقَيتُه فُجاءةً ومُفاجأَةً وكفاحا ومكافحةً ولقيتُه عِيانًا وكلّمتُه مُشافهةً وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً...؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً ألا ترى أنه لا يَحسن أَتانا سُرْعَةً ولا أَتانْا رُجْلةً كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل في بابِ سَقْيًا وحَمْداً، واطَّرد في هذا البابُ الذى قبله؛ لأنَّ المصدر هناك ليس في موضع فاعِلٍ"[33].

وعـــزاه السيوطي إلى سيبويه وجمهور البصريين[34]، وهو مذهب الـــزجاج[35] وصححه الأعلم[36]، وتبناه ابن يعيش بقوله : "هذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة ، وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد، نحـــو: قم قائماً، والأصل قم قياماً"[37]، وإلى ذلك ذهب الرضي[38] وأبوحيان [39]، وابن هشام[40] ، وابن عقيل[41].

في حين ذكر ابن النـــاظم أن الأخفش يـــرى تلك" المصادر الواقعة موقع الأحوال مفاعيل مطلقة العامل في كل منها فعل محذوف، هو الحال"[42]، في نحو قولك: أتيته ركضاً، والتقدير: أتيته أركض ركضاً، ووافقه في ذلك ابن الســـراج[43]؛ غير أن ابن مالك ردَّ هذا الوجه الإعرابي وعلل له بأن " ما ذهب إليه الأخفش ليس بصحيح؛ لأنه إذا كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب"[44]، وتبعه في ذلك ابنه بدر الدين[45].

كما ردَّه صدر الأفاضل بحجة " أن الحال تتعلق بالفعل من حيث هو مركب بالفاعل، أو المفعول، أو بهما، بخلاف المفعول المطلق؛ فإنه يتعلق بالفعل من حيث هو مفرد ومن حيث هو مركب بأحد الشيئين، فيكون أليق بالحال"[46].

وعزا ابن عقيل مذهب الأخفش إلى الكوفيين في أن المصادر المنصوبة هي مفاعيل مطلقة، غير أنهم خالفوه في كون الناصب لها الأفعال المذكورة وليست المحذوفة ، فإذا قيل: طلع زيدٌ بغتةً، فإن(بغتةً) منصوب بـ(طلع)؛ لتأويله بفعل من لفظ المصدر

والتقدير: بغت زيدٌ بغتةً، فيؤولون(طلع) بـ(بغت) وينصبون به(بغتةً)[47]، وهو القول نفسه الذي نص عليه أبوحيان:" قال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة، وليست في موضع الحال؛ لأن أعطيت في معنى نَفَدتُ، وقتلته في معنى: صَبَرَه، وطَلَعَ بَغتةً في معنى: بغَتَ بغتةً"[48]؛ غير أن ابن عقيل حكم على هذا الــرأي بالضعف بحجة أن في اللقاء معنى المفاجأة في قولك: لقيته فجأة[49].

ونسب ابن يعيش إلى السيرافي قوله بأنه مصدر مؤكد، والعامل فيه المصدر الذي ليس من لفظ الفعل، كـ(أتانا مشياً)، فـ(مشياً) مصدر مؤكد و(أتانا) العامل فيه [50]؛ غير أن ابن يعيش ضعَّف هذا الرأي؛ لكونه لم يرد إلا نكرة، إذ لو كان مصدراً لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه[51]، في حين عزا خالد الأزهري إلى جماعةٍ من النحاة لم يعيِّنْهم، أنها مفاعيل مطلقة على تقدير مضاف أي : أتيته إتيان ركضٍ ، فلما نزع المضاف أقيم المضاف إليه مقامه [52].

أما المبرد فظاهــــر كلامه أنه يوافق مذهب سيبويه ومن تابعه في أنها تعرب حالاً؛ لوقعها موقع اسم الفاعل، ويخالفهم في كونها ليست مصدراً، بل هي مصدر لفعل محذوف يعمل في المصدر، لقوله: " ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه وذلك قولهم: قتلته صبرًا، إنما تأويله صابرًا أو مصبَّرًا، وكذلك جئته مشيًا؛ لأن المعنى جئته ماشيا، فالتقدير: أمشى مشيًا؛ لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء"[53].

فلعل قول المبرد: "جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً"[54]، وقوله: "جاء زيد مشياً، إنما معناه ماشيا ؛ لأن تقديره: جاء زيد يمشي مشيا"[55]، يوهم بأنه يعربها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، إذ أن عجز العبارتين يفيد أن المصدر مفعول مطلق، وأن صدرهما يفيد أنه يعربها حالاً بتأويله بوصف، وهو ما أدى إلى تباين آراء بعض النحاة في نسبة هذا الرأي له، قال ابن الناظم: "وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر الواقعة موقع الأحوال مفاعيل مطلقة، العامل في كل منها فعل محذوف، هو الحال"[56]، وقال السيوطي: "هــي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي: أتيت أركض ركضًا، وعليه الأخفش والمبرد"[57]، فالعبارتان عند المبرد صدرهما يفيد أنه يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف، وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف.

أما من حيث جواز قياس الحال من المصدر، فمذهب سيبويه أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيرُه سواء أكان المصدر من أنـــواع الفعل وتقسيماته، نحو: أقبل زيد مشياً، أم كان من غير أنواعه، نحو: جاء زيد بكاءً، وقتلته صبراً، فقال سيبويه بعد أن أورد أمثلة من هذه المصادر: " وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى... يوُضَعُ هذا الموضعَ... وعلة عدم جواز قياسه؛ أنه شيء وضع في موضع غيره"[58]، وإليه ذهب ابن السراج[59]، وابن يعيش[60]، والرضي [61]، وحكى أبو حيان الإجماع عليه من البصريين والكوفيين ماعدا المبرد[62]، وحجتهم في ذلك أشار إليها أبوعلي الفارسي بـ"أن الحال لا تدل على المصدر، وإنما تدل على الفعل بدلالة إيقاع كل واحد منهما موقع الآخر، فيدلّ كل واحد منهما على صاحبه، والحال لا تدل على المصدر فكان وضعها موضع الحال شاذاً، فيُوقف على ما قالوا ولا يقاس عليه"[63].

وقد جعل ابن مالك وقوع المصدر حالاً مقيساً في ثلاثة مسائل ، هي[64]:

الأولـــى : كون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبرٍ مقترنٍ بـ(أل) الدالة على الكمال وقد سمع من هذا قولهم: أنت الرجل علماً، فيقاس عليه: أنت الرجل أدباً وشجاعةً.

الثانيـــة: كون المصدر واقعاً بعد خبرٍ شُبِّه مبتدؤه به، وقد سمع من هذا قولهم: هو زهير شعراً فقياسه: أنت حاتمٌ جوداً، وعلـيٌّ شجاعةً.

الثالثـــة: كون المصدر يقع بعد أمَّا الشرطية وقد سمع من ذلك قولهم: أما علماً فعالمٌ فيقاسه: أما ثراءً فثريٌّ.

أما المبرد فقد اختلف النقل عنه في جواز وقوع المصدر حالا مقيساً، فقال الصيمري :" أبو العباس يجيز القياس عليه في كل ما كان الفعل دالاً عليه، فيجيز: أتانا زيدٌ سرعة، أي: مسرعاً، وأتانا بُطْئاً، أي: مُبْطِئاً؛ لأن الإتيان يكون على أحد هذين الوصفين"[65]، وقال ابن عقيل: "ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد، فعنه نقل اقتياس ذلك مطلقاً، وعنه اقتياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره، وعلى هذا لا يجوز: جاء زيدٌ بكاءً ولا ضحك زيدٌ بكاءً، وعلى الأول يجوز"[66]، ونسب الخضري إليه قياسه مطلقاً[67].

وقـــول المبرد عند حديثه عن المصادر التي تقع في موضع الحال: " فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجرى مع كل صنف منها"[68]، يفهم منه أنه لايحمل قياس ذلك على الإطلاق؛ وإنما يقيسه فيما هو نوع من فعله؛ لاسيما أن المبرد أتى بأمثلة في موضع آخر فقال: "من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغنى

غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشيًا، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتك ماشيًا...ومنه قتله صبرًا"[69] وقال- أيضاً- : "هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال، وذلك قولك: جاء زيد مشيًا إنما معناه ماشيًا "[70].

أما الأعلـــم فقد انتصر لرأي سيبويه وأيده، بالحجج، حيث قال :" اعلم أنّ مذهب سيبويه في قولك: أتيت زيدًا مشيا وقتلته صبراً، وما كان مثله أن المصدر في موضع الحال كأنّه قال: أتيته ماشيًا وقتلته مصبوراً، إذا كان حالاً من الهاء، وإن كان من التاء فتقديره صابرًا، وليس ذلك بقياس والصبر هنا : الحبس على القتل، وليس بقياس مطّرد؛ لأنه شيء وضع في غير موضعه، وكان أبو العباس يجيز هذا في كلّ شيء يدلّ عليه الفعل فأجاز أتانا سرعة، وأتانا رجلة، ولم يجز أتانا ضربًا ولا أتانا ضحكًا؛ لأن هذا ليس من ضروب الإتيان، والسرعة والرّجلة من ضروب الإتيان، وكان يقول: إنّ نصب (مشيًا)، إنما هو بالفعل المقدّر، كأنه قال: أتانا يمشي مشيًا، وكان يدّعي أنّ هذا القياس قول النحويين، وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح قول سيبويه، أنه على الحال، وهو الصواب؛ لأن قول القائل: أتانا زيد مشيا، يصح أن يكون جوابا لقائل (قال): كيف أتاكم زيد؟، ولو كان على ما قال المبرّد : أنّ الناصب للمصدر الفعل المضمر وأن ذلك الفعل في موضع الحال- لجاز أن تقول: أتانا زيد المشي، وهو لا يجيز هـذا، وعلى قياسه يلزمه، وذلك أن الفعل يعمل عمل في مصدره معرفة ونكرة[71].

والراجـــح في نظـــر الباحث، أن تكون تلك المصادر وقعت موقـــع الحال وليست مفاعيل مطلقة ؛ وعلّة ذلك أوردها ابن يعيش والرضي بأنك تجد مثل هذا صالحاً وقوعُه جواباً لكيف، لمن قال: كيف أتاكم زيدٌ ؟، وأنها قد تكون على تقدير مضاف، وذلك إذا قُصِدتِ المبالغةُ بجعل(صاحب الحال) هو المعنى، فيحذف ما يدل على الذات وهو المضاف، ويقوم المعنى مقامه للإبانة عن كثرة الفعل ، وأنها قد تكون على التأويل بالمشتق، وذلك إذا قُصِدَ الاتساعُ في المعنى، بأن تدل على ما يدل عليه المصدر مع زيادة فائدة الحال؛ فإذا لم يعرب المصدر واقعاً موقع الحال، فإنه يجوز تعريفه، وهذا لم يرد به السماع[72].

(4) دلالة صيغة الأمر على النهي : يعبر عن معنى الفعل في العربية الفصحى بصيغ عدة أولها: الفعل، فقد يعبر عن صيغة الأمر بصيغة النهي، قال المبرد:" واعلم أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر، ألا ترى أنك لا تقول نهيت من فوقي ولكن طلبت إليه، وذلك قولك: لا يقطع الله يد فلان ولا يصنع الله

لعمرو، فالمخرج واحد والمعنى مختلف"[73]. ومنه اسم الفعل الذي يصفه سيبويه بأنه(باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأمر والنهي، ومن أمثلة أَسماءِ الفِعْل ما تعدى المنهي إلى منهي عنه كـ(حَذَرَكَ زيداً)، و(حَذَارَيْكَ زَيْداً) ؛ إِذَا كنْتَ تُحَذِّرُه منه، حيث قال: "وأمّا إلى منهيٍّ عنه، فقولك حَذَرَك زيداً وحَذارِكَ زيداً سمعناهما من العرب"[74].

فقد جعل سيبويه لفظ الأمر(**حَذَرَك**) نهيًا أي: بمعنى لا تدن منه ، أي: أن صيغة الأمر دلت على خلافه وهو النهي فهما مترادفان في المعنى، مستدلاً بسماعه عن العرب، فاعترض المبرد على ترك سيبويه للقياس، واعتماده على سماعه من العرب من وجهين: أحدهما أن قوله: حذرك إنما معناه احذر، وهذا أمر، فإن قال قائل: معنى احذر لا تدن منه، فكذلك عليه معناه لا يفوتنك، وكل أمر أمرت به فأنت في المعنى ناه عن خلافه؛ لأن قول: اضرب زيدًا، نهي عن ترك ضربه، فإذا نهيت عن الشيء فقد أمرت بخلافه، وذلك أن قولك: لا تشـــتم زيدًا، إنما أمرته بترك شتمه، فالمعنى ما رصفت لك، وبينهما في اللفظ ما تفهمه، فإن حمله على المعنى فهو والأول والباب كله سواء، والوجه الآخر، أنه إنما وضع في هذا الباب ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل، وحذرك من أمثلة الفعل، وحذرك مأخوذ من احذر، فهو خارج عن هذا الباب؛ لأن هذا باب عليك ودونك وإليك وأمامك وصه ومه وما أشبه ذلك"[75].

غير أن مذهب المبرد رُدَّ عليه اعتراضه من بعض النحاة نذكر منهم ابن ولاد[76]، وأبو سعيد السيرافي[77]، ووجه الرد نفسه نقله عنهم الأعلم حيث أنكر على المبرد وجه اعتراضه على سيبويه بالوجهين فقال:" وليس الأمر على ما أورده أبو العباس في الوجهين جميعا، أما الوجه الأول فإن من الألفاظ للأمر ألفاظًا الأكثر في عادة الكلام المشهور أن يقال نهي، وإن كان بلفظ الأمر كقولك: تجنب فلانًا، واحذر فلانًا، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد، وأما الوجه الآخر فإنما أراد سيبويه في هذا الباب تفصيل المضاف من المفرد الذي قبله؛ لأنه قد ذكر ظروفاً وأسماء كلها مضافات، وقد ترجم الباب بقوله:(بأسماء مضافة)" [78].

ولعل ما احتج به المبرد مردود بما هو أقوى وأرجح في نظر الباحث حيث أن عبارة سيبويه مستندة إلى ما سمعه عن العرب وهو المعتاد عندهم، وأن سيبويه لما ساق اللفظ في باب المضافات كان على سبيل الحصر، لا على تفسير المعنى.

(5) - ظرفا الزمـــان والمكـان بين التمكـــن وعدمـــه : ظاهر كلام سيبويه أن ظروف الزمان أشد تمكنًا في الأسماء من ظروف المكان لقوله: (واعلم أن ظروف

الدهر أشدّ تمكنًا في الأسماء؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة، تقول: أهلكت الليل والنهار، واستوفيت أيامك، فأجري الدهر هذا المجرى، فأجرى الأشياء كما أجروها"[79].

ومذهب المبرد أن سيبويه أخطأ في أنه ذكر في أول الكتاب: أن ظروف المكان أقرب إلى الأناســـيّ؛ لأن لها جثثًا وأسماء تعرف بها كما تعرف الأناســـيّ ، تقول: خلفك واسع، ومكانك أحبّ إليّ من مكان زيد، واحتج على سيبويه بأن" ظروف الزمان فإنما كانت بالفعل أولى؛ لأنها إنما بنيت لما مضى منه، ولما لم يأت، تقول: جئت وذهبت، فيعلم أن هذا فيما مضى من الدهر، وإذا قلت: سأجيء وسأذهب ، علم أنه فيما يستقبل من الدهر، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع؛ لأنه ثابت لا يزول، ومرئي مميز كزيد، وعمرو، والزمان كالفعل: إنما هو مضى الليل والنهار فإذا قلت: هذا يوم زيد، فمعناه: الذى فعل فيه، أو عرف فيه، أو حدث له فيه حادث، أو حدث به، فإذا قلت: هذا يوم يخرج زيد، فقد أضفته إلى هذه الجملة، فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه، وأتبعه الفاعل؛ لأنه لا يخلو منه، وهو معرف؛ لأن قولك: هذا يوم يخرج زيد: هذا يوم خروج زيد في المعنى"[80].

وقد ضعَّف السيرافــي كلام سيبويه معتمداً على القياس في الرد، وذكر أن ظروف الزمان أقوى في الاسمية، وذاك أن الفعل لفظ مبني على الزمان الماضي وغيره، كما أنه مبني من لفظ حروف المصادر وليس كذلك المكان، فأسماء الزمان بمنزلة المصادر، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء في وقوع الفعل منها وبها، والزمان تشبيهًا، ويدل على هذا أنه يكثر في كلام العرب العبارة عن الزمان بألفاظ المصادر، والخبر عن المصادر بألفاظ الزمان حتى كأنها شيء واحد، تقول: آتيك صلاة العصر، ومقدم الحاج، فتعبر عن الزمان بلفظ المصدر، وتقول: قيامك يوم الخميس، ورحيلنا يوم الجمعة، فتخبر عن المصادر بألفاظ الزمان ،... وهذا كثير مطرد، وليس للمكان هذا، وعلى أن اللفظ العام لظروف الزمان هو الوقت والزمان والدهر، وكل واحد متمكن، ثم ينقسم هذا إلى: الليل والنهار، وهما متمكنان قويان في التمكن، ثم ينقسمان إلى الساعات، وهي قوية التمكن، وليس كذلك المكان؛ لأن الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلى الجهات الست، نحو: خلف وقدام، ونحوهما وهي ضعيفة التمكن، فأما ما حكاه المبرد من كلام سيبويه، أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسيّ لا تكون ظروفا، وجميع ألفاظ الزمان تكون ظرفا، وجملة الزمان أنه إذا استعمل ظرفا، قوي في الظرفية، فإذا استعمل اسما قوي في الاسمية[81].

وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي، وقال: إن سيبويه" سها في هذا الموضع"[82].

أما الأعلم فقد أورد رأي سيبويه وتغليط المبرد له في المسألة فقال:"(واعلم أن ظروف الدهر أشدّ تمكنًا في الأسماء، ...)، قال المبرد غلط سيبويه في هذا؛ لأنه ذكر في أول الكتاب: أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسيّ، ونحوها؛ لأن لها جثثًا وأسماء تعرف بها كما تعرف الأناسيّ"[83]، ومن ثم عرض انتصار الزجاج لرأي سيبويه في تضعيف مذهب المبرد بالقياس على (سحر) إذا نكر، فقال:" وصوّب الزجاج سيبويه، فقال: أصاب؛ لأن ظروف الزمان يقلّ فيها ما لا يتمكن؛ ألا ترى أن (سحر) إذا نكّر تمكن"[84]، غير أنه ضعَّف رد الزجاج والمبرد معًا، فقال:" ورد أبي إسحاق على أبي العباس ضعيف؛ لأن في ظروف الزمان قبل، وبعد، وبعيدات بين، وذات مرة، وذا صباح، وما أشبه ذلك ورد أبي العباس-أيضًا-على سيبويه ضعيف؛ لا يلزم؛ لأن ظروف الزمان أقوى في الاسمية، وذاك أن الفعل لفظ مبني على الزمان الماضي وغيره، كما أنه مبني من لفظ حروف المصادر وليس كذلك المكان، فأسماء الزمان بمنزلة المصادر، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء في وقوع الفعل منها وبها، والزمان شبيهها، وليس كذلك المكان وعلى أن ظروف الزمان اللفظ العام لها هو الزمان والوقت والدهر، وذلك كله متمكن، ثم ينقسم ذلك إلى الليل والنهار، وهما متمكنان، وينقسم إلى الساعة، وهي متمكنة، وليس كذلك المكان؛ لأن الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلى الجهات الست، وهي ضعيفة التمكن، وأما ما حكاه أبو العباس من كلام سيبويه، أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسيّ، ونحوهم، فإنما قربها من الأناسي أن في الأماكن ما لا يكون ظروفاً، وإن استعملت أسماء"[85].

فوجه اعتراض الأعلم على المبرد فيما حكاه عن سيبويه(أن في الأماكن ما لا يكون ظروفًا) فذلك؛ لأنه لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم، أو ما اتحدت مادته ومادة عامله) وأن قول سيبويه: إن الأماكن إلى الناس وغيرهم أقرب، فلم يذكر ذلك المعنى الذي ذهب إليه المبرد، وإنما زعم أن الأزمنة أقرب إلى الفعل؛ لأنها ماضية ومستقبلة، والأماكن ليست كذلك، فلهذا ذكره، ولم يجب بذلك أن تكون الأمكنة أشد تمكنا في الأسماء من الأزمنة، بل الأزمنة أمكن لأنها لم تستعمل ظروفا غير أسماء، والأمكنة قد استعمل منها ظروف غير أسماء، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وهو الأرجح؛ لأن من ردَّ على سيبويه اعتمد على الظاهر، وكلام سيبويه له بعد آخر في الدلالة.

(6) إعراب(نصفاً) في بيت ذو الرمة:

تـــرى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَوِيمَةً ونِصفاً نَقاً يَرْتَجُّ أو يَتَمَرْمَـــرُ

أورد سيبويه بعض الشواهد التي يجوز فيها وجهي الرفع والنصب في النكرة والمعرفة، وذلك في باب(ما شذ من المعتل على الأصل)[86]، ومن هذه الشواهد بيت ذي الرمة السابق، فقد جاء برفع كلمة(نصفٌ) على القطع والابتداء، وذكر أن لها رواية أخرى، وهي نصب(نصفًا)، وأجاز فيها إعرابها البدل من(خلقها)، إبدال الجزء من الكل، كأن تقول(رأيت زيدًا أخاه قائما) نصبت(أخاه) بالبدل، ولو رفعته على الابتداء كان جائزاً[87]، ثم أجاز وجهاً إعرابياً آخر، وهو نصبها على الحال، فقال:" وبعضهم ينصبه على البدل، أي:(نصفاً)، وإن شئت جعلته بمنزلة رأيته كأنه صار خبراً"[88] يعني: حالاً، وهو مصطلح مطَّرد عند سيبويه في الكتاب[89].

وقد ردَّ المبرد وجه النصب على الحال في إعراب(نصفًا) في البيت، الذي جوَّزه سيبويه؛ بحجة أن الحال لا يكون إلا معرفة لاسيما أن معناه في البيت يتطلب إضافته لما بعده، قياساً على إضافة كل وبعض لما بعدها أيضًا، فقال:" وهذا عندي خطأ- أعني الحال-، وذلك؛ لأن نصفًا لا ينبغي أن يكون هنا إلا معرفة ؛ لأن معناه الإضافة؛ لأن المعنى نصفه، جعله بمنزلة بعض وكل"[90].

غير أن ابن ولاد ردَّ على المبرد مذهبه في الاعتراض، وانتصر لسيبويه بأنه لم يخطئ في إعراب(نصفا) في الشطر الثاني من بيت ذي الرمة؛ لأن في الكلام ما يسيغ ذلك؛ ولأن المعنى كأنه نصف قويم ونصف يرتج، وإذا وصف الشيء بما يجوز أن يكون حالا، جعل في موضع الحال، وتقول في مثله: رأيت القوم رجلا جالسًا ورجلا قائمًا، فتجعل رجلاً حالاً وهو اسم؛ لأنه وصف بما يكون حالاً، وأنه قد يراد بـ(نصفًا) المعرفة، وقد يراد به النكرة، وكلاهما يقدر فيه جائز غير ممنوع، كما ألزمه الحجة أيضاً لما ذكره المبرد في كل مضاف لوجب عليه أن يقول: إن أخًا معرفة؛ لأنه يتضمن معنى أخيه، وأبا كذلك؛ لأنه يتضمن معنى الأب، وأب لا يتضمن معنى الأب، وكذلك فوق وتحت وكل اسم يقتضي إضافة تلزمه فيه مثل ذلك، وهذا لا يقوله أحد، إلا أن العرب قد استعملت بعض هذه الأسماء التي تتضمن معنى الإضافة استعمالا كثيرًا، على أنها معرفة محذوف منها ما أضيفت إليه، وألزمتها ذلك في أكثر الكلام، ولم يطرد ذلك القياس في غيرها مما هو في معناها وذلك نحو كل وبعض"[91].

وهكذا نلحظ أن ابن ولاد استعان بالحجة في الرد على المبرد في كون جواز استعمال (نصفًا)معرفة أو نكرة، وأن في عبارته شيئًا من التوسع في إضافة كل شيء لما بعده، إذ يوجب ذلك ويلزمه، وهو غير مطرد، وإن استعملت العرب ذلك إلا أنه قياس في غير معناه.

وهذا ظاهر كلام الأعلم في الانتصار لسيبويه أيضا محتجاً بالقياس والسماع، وإن لم يصرح باسمه، فها هو في نكته يقول:" والقول ما قاله سيبويه؛ لأن النصف من باب الثلث وسائر الأجزاء إلى العشرة، وهو يثنى ويجمع كما يفعل ذلك بالثلث وما بعدها، فيقال: المال بينهما نصفان، وهذه أوضح ما يدل على بطلان قوله إنه يقال: النصف بالألف واللام، ولو كانت معرفة، لم تدخله كما تدخل بعضًا وكلا"[92].

وكذلك يؤكد كلامه في وجه الرد على المبرد في كتابه التحصيل بما ذكره في نكته فيقول: إن" الشاهد فيه رفع(نصف) وما بعده على القطع والابتداء، ولو نُصب على البدل أو على الحال لجاز، وقد غُلِّط سيبويه في حمله على الحال، وزعم الرادُّ أنه معرفة؛ لأنه في نية الإضافة، فكأنه قال: ترى خَلْقَها نِصْفهُ كذا ونِصفُهُ كذا، والحجة لسيبويه أنه نكرة، وإن كان متضمنًا لمعنى الإضافة وليس من باب كل وبعض؛ لأن العرب قد أدخلت فيه الألف واللام وثنته وجمعته، وليس شيء من ذلك في كل وبعض، فلذلك أجاز نصبه على الحال كما قال الشاعر[93]:

ونحــنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْن بَيْنَنا فَقُلْتُ لهــم: هذا لَهاها وذَا لِيا

فنصب(نصفين)على الحال[94]، وفي هذا حجة لما أجازه سيبويه من إعرابها حالاً في قول ذي الرمة:

تــرى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَوِيمَةً ونِصفاً نَقاً يَرْتَــجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

واحتجاج على المبرد في إبطال جوازه.

(7) تذكـــــير الفعل لفاعـــل مـــؤنث: روى سيبويه عن بعض العرب أنهم يحذفون تاء التأنيث من الفعل؛ لأن المؤنث يكفيهم عن ذكر التاء، كقولك : قال فلانة، قياسًا استغناءهم عن ذكر الجمع والاثنين بإظهارهم الواو والألف وعد هذا قليل، لقوله:" وإنما حذفوا التاء؛ لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف ، وهذا في الواحد من الحيوان قليل"[95] ، غير أن المبرد أنكر على سيبويه ذلك وقال :" وهذا خطأ، لم يوجد في قرآن ولا كلام فصيح ولا شعر، ولكنه يجوز في الموات، أي :(مالا حياة فيه) أن تقول: أعجبني دارك؛ لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ولا تذكير، وإنما يجري على اسمها، ولا فصل بينها وبين قولك: منزل، فمن ذلك قوله - جل وعز- :[**فَمَن جَـــآءَهُ مَوْعِظَـــةٌ مِّنْ رَّبِّـــهِ]** ،[سورة البقرة ، الآيــة : 275)] ؛ لأن الموعظة والوعظ واحد، وكذلك قوله - تعالى- : **[وَقَالَ نِسْـــوَةٌ فِي الْمَدِينَـــــةِ]** [سورة يوسف ، الآية : 30] ؛ لأنه تأنيث الجماعة والجميع سواء، ولم يجز هذا في الحيوان؛ لأن معناه التأنيث، ولو سميت امرأة أو شاة أو كلبة

باسم مذكر (قلبته إلى التأنيث) لمعناهن؛ ألا ترى أنك لو سميت امرأة بـ(قاسم) و(جعفر) لقلت: جاءتني قاسم، وجاءتني جعفر، وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى، وقال جـــرير[96]:

لقد وَلَـــدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ على بـــابِ اسْتِها صُلْبٌ وشَـــامُ

لأن الأم في الأصل صفة ؛ ولأنه قد فصل بينهما وبين الفعل "[97].

وقد وصف ابن ولاد ما ذهب إليه المبرد بأنه كلام ظاهر الفساد بيِّن الاختـــلال، مدافعًا على سيبويه بحجة أن سيبويه حينما روى عن بعض العرب ، قال فلانة، إنما هو ليس بقياس قاسه فيرد عليه ويخطأ فيه، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعًا، وحينما ذكر سيبويه(قال فلانة) قليل؛ لأنه لم يوجد في قـــرآن ولا شعر ولا كلام فصيح، فلو وجد مثله في قرآن أو كلام فصيح لما نسبه إلى الضعف والقلة ، فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير، وقد مثَّل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك بأحسن تمثيل، وهذا الذي يجوز للنحوي أن يفعله، وهو أن يمثل ويعتل لما جاء عن العرب، فأما أن يرده فليس ذلك له، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين، وكذلك الجميع إذا قلت: قام أخواك، وقام إخوتك، فلما كان ذكر اسم الاثنين يغني عن إلحاق الفعل علامة التثنية، كذلك كان ذكره اسم المؤنث يغني عن إلحاق علامة التأنيث في الفعل[98].

وقد تابع الأعلم ابن ولاد في إنكاره على المبرد في المسألة وانتصر لسيبويه بأنه غير متهم بما حكاه عن العرب، وكلام العرب حجة وإن لم يرد قياسه في كتاب الله، فقال:" وقول سيبويه أصح بأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، وليس كل لغة توجد في كتاب الله-عز وجل-، ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر، وللمبرد مذهب يجوِّزها لم توجد في قرآن وغيره، من ذلك إن إجازته (إنَّ زيدٌ قائما قياسًا على ما زيد قائماً، وهذا لا يكاد يوجد له شاهد من شعر أو غيره"[99].

(8) الضمـــــير فـــي (لـــولاي ولـــولاك): اختلف البصريون في إعمال الضمير المتصل بـ(لولا)، فهو جارٌ، أي: (لولا) للضمير (الياء والكاف) عندهم، قال سيبويه: في(باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاي):" إذا أضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت كما قال سبحانه(لَوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)سبأ(31)؛ ولكنهم

جعلوه مضمرًا مجرورًا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم[100]:

وكَـمْ مَوْطِـنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَـوَى بأَجْرامِـــهِ مِنْ قُلّةِ النّيقِ مُنْهَوِي

وهذا قول الخليل ويونس"[101]، وحجتهم في ذلك أن (الياء والكاف)، لا تكونان علامة مرفوع والمصيَّر إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن(لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع، فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب، وجب أن يكون في موضع جر، وأن(لولا) تخفض الياء والكاف، ولو اعترض على ذلك بأن حروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل، فالجواب أنه قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك: بحسبك زيد ومعناه حسبك وكقولهم:(هل من أحد عندك) أي هل أحد عندك، وإن كانت قد عملت الجر وكذلك لولا إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في بحسبك ومن في هل من أحد عندك ولا فرق بينهما[102].

غير أن المبرد من البصريين أنكر وجه الجر الذي أجازه غيره، وذهب إلى أنه لا يجوز أن يقال:(لولاي ولولاك) أصلا، ويجب أن يقال:(لولا أنا ولولا أنت) فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله- تعالى- :**[لَـــوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِـــينَ]** ، [سورة سبأ ، الآية : 31] ، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً، حيث قال:" أما قوله: لولاك فإن سيبويه يزعـــم أن لولا تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء، فيقال: إذا قلت لولاك، فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فتقول: إنك تقول لنفسك: لولاي، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء، كقولك: رماني وأعطاني، قال يزيد بن الحكم الثقفي:

وكَـمْ مَوْطِـنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَـوَى بأَجْرامِـــهِ مِنْ قُلّةِ النّيقِ مُنْهَوِي

فيقال له: الضمير في موضع ظاهره، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه، نحو:(إن)، وما كان معها في الباب؟ ... والذي أقوله؛ إن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال - عز وجل- :**[لَـــوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ]** ، ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده"[103].

فهو بذلك يرد مذهب سيبويه ومن وافقه في هذه المسألة، اعتمادًا على السماع والقياس، ويزكي رأيه بأنه هو الأجود، لكن الشلوبين تحامل على المبرد ووصف رأيه بالهذيان بعد أن ذكر إجماع النحاة فقال: اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل،

وسيبويه، والكسائي، والفراء، على رواية لولاك عن العرب[104]، كما رده أبو البركات الأنباري بأن إنكار أبي العباس المبرد وجه الجواز في المسألة لا وجه له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم[105].

أما الأعلم فقد انتصر لمذهب سيبويه ومن وافقه واصفاً اعتراض المبرد عن سيبويه بالمتحامل عنه والمتجاوز النحويين والطاعن في شعر العرب، فبعد أن نقل كلامه قال:" وهذا تحامل من المبرد وتجاوز في الأخذ من النحويين والطعن عن العرب أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم وأن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته" [106]. فإذا كانت أغلب قواعد النحاة نقلت شواهدها عن العرب فكيف للمبرد أن يمنع وجهاً إعرابياً أجازه الشعراء في شعرهم؟! ويقتصر على ما ورد في القرآن الكريم، لاسيما أن رأيه خالف أغلب النحويين.

الخاتمـــــة :

يمكن أن نجمل ما توصل إليه البحث في الآتي:

1- يغلب عن شخصية الأعلم الشنتمري التفكير العقلي المتأثر بثقافة عصره، حيث برز ذلك واضحاً في موقفه من مسائل الخلاف النحوي وترجيحاته؛ لاسيما دوره المتميز في تتبع منتقدي آراء سيبويه، والانتصار له بما يرى فيه الحجة النقلية والعقلية، من دون تعصب لمذهب سيبويه، ولعل خير من مثَّل ذلك في كتابه النكت هو أبو العباس المبرد.

2- من أهم أسباب تخطئة الأعلم للمبرد عدم فهم المبرد لعبارة سيبويه، وتحامله في الطعن على العرب، ومخالفة الأقيسة التي يُعَوِّل عليها كل منهما، لإثبات الدليل، إذ يعد الأعلم في مقدمة نحاة الأندلس الذين تمسكوا بالمنهج البصري في دراسة النحو، واستعانوا بالسماع والقياس في الردِّ على المبرد وغيره من النحويين الذين غلَّطوا سيبويه.

3- تأثر الأعلم بمصنفات من سبقه، فتكاد بعض حججه وأدلته في الانتصار لسيبويه منقولة حرفياً عن كتابي الانتصار لابن ولاد، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، ولم ينسب أي الآراء إليهما.

4- قد يُبرر للمبرد تخطئته لبعض آراء سيبويه والرد عليها في بعض المسائل ، أن المبرد اعتمد على نسخة غير النسخة الأصل، فنقل عنها كلام سيبويه الذي طرأ عليه التحريف والتغيير، بالزيادة في النص أو الحذف منه.

الهوامـــــش :

[1] ينظر: مقدمة المقتضب: لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، ط/2، 1399هـ-1979م، ص90.

[2] ينظر: مقدمة كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تح: يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1425هـ-2005م، ج1 ص3.

[3]ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ط/1، 1406 هـ- 1982م، ج4 ص65-67.

[4] ينظر: طبقات النحويين اللغويين لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/2، 1119م، ص300، وفيات الأعيان لشمس الدين ابن خلكان، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة: د/ط، 1948م،ج7ص81.

[5] ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط/2 ،1994م، ص13-16، والأعلام للزركلي، بيروت، ط/3، 1389هـ،ج8 ص233.

[6] ينظر: وفيات الأعيان، ج7ص82.

[7] شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي، تح: عبد الفتاح إسماعيل سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/2-1426هـ-2005م، ص299.

[8] شرح كتاب سيبويه، جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة، الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، د-ط، 1418 هـ- 1998م ص332.

[9] ينظر: الكتاب، لسيبويه، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408هـ-1988م ص2 ج/269، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ط، 2000م، ج8 ص595.

[10] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د-ط 1418هـ-1997م، ج1ص354، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة التراث، القاهرة، د-ط،1420هـ-1999م،ج2 ص53.

[11] ينظر: الكتاب:269/2.

[12] ينظر: ديوانه، تصحيح وليم بن الورد البرُوسيّ، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط/2، 1980م، ص64، والمقتضب:ج 4ص251.

(13)المقتضب:4/251.

(14) ينظر: أمالي ابن الشّجريّ لابن الشجري، تح: محمود مُحمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط/1 ،1413هـ- 1992مج1ص193، والنكت:ج1ص212.

(15) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي، لأبي سعيد السيرافي، تح: رمضان عبدالتواب، وزميليه، القاهرة مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،د- ط، 1986م، ج2ص139.

(16) ينظر: ديوانه، صنعة الأعلم الشنتمري، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، د-ط-ت،ص159.

(17) ينظر: ديوانه، دار صادر، بيروت، د- ط، 1384هـ -1964م، ص407، وأمالي ابن الشجري:ج1ص191-192.

(18) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:ج2ص139.

(19) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/3، 1408هـ 1988م، ج1 ص366، وأمالي ابن الشجري:ج1ص190، وشرح التسهيل لابن مالك، تح: عبدالحميد السيد وزميله، مطبعة هجر، ط/1، 1410هـ -1990م، ج3ص429.

(20) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:ج2ص137، والنكت:ج1ص213.

(21) شرح الكتاب للسيرافي:ج2ص140.

(22) يُنظر: ديوانه: ص502، والكتاب:ج2 ص270، والإنصاف:ج1ص353.

(23) النكت:ج1ص12-214، وينظر: تحصيل عين الذهب:ص339-340.

(24) ينظر: الكتاب:ج1 ص181، والأصول في النحو:ج1ص135، وتاج العروس للزبيدي، دار ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي، د-ط-ت، مادة(وقع).

(25) الكتاب:ج1ص181- 182، وتحصيل عين الذهب: ص151.

(26)الأصول في النحو:ج1ص135- 136.

(27)شرح الرضي على الكافية للرضي الأستراباذي، عمل يوسف حسن عمر. بنغازي، جامعة قار يونس، ط/3، 1978م، ج2ص234.

(28) شرح الرضي:ج2ص234.

(29) النكت:ج1ص404.

(30) تحصيل عين الذهب:ص151.

(31) شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتاب العلمية، بيروت، ط/ 2001م، ج2ص59.

(32) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد، دار الفكر، سوريا، د-ط، 1405هـ 1985م، ج2ص525.

(33) الكتاب:ج1ص370.

(34) همع الهوامع وجمع الجوامع، للسيوطي، تح: عبدالسلام هارون وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1407هـ-1978م،ج4 ص15.

(35) شرح المفصل:ج2ص59.

(36) النكت:ج1 ص531-532.

(37) شرح المفصل:ج2ص59.

(38) شرح الرضي: ج2ص39.

(39) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط/1، 1418هـ،ج3ص1570.

(40) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د- ط،1407هـ-1987م،ج2ص729.

(41) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح: محمد بركات، منشورات جامعة أم القرى، د-ط،1400 هـ-1980م، ج2ص13.

(42) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لأبي عبد الله بدر الدين، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية لبنان، ط/1، 1420هـ-2000م، ص231.

(43) الأصول في النحو:ج1ص164.

(44) شرح التسهيل:328/2.

(45) شرح ابن الناظم:231.

(46) التخمير للخوارزمي، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1990م،ج1ص430.

(47) شرح ابن عقيل:ج2ص254-255، والمساعد:ج2ص14.

(48)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط/1، 1430هـ-2009م،ج9ص44.

(49) المساعد:ج2ص14.

(50) شرح المفصل:ج2ص60.

(51) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(52)شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 1421هـ- 2000م، ج1ص375.

(53) المقتضب:ج3ص234.

(54) المصدر نفسه:ج3ص234.

(55) المصدر نفسه:ج4ص312.

(56) شرح ابن الناظم:ص231.

(57) همع الهوامع:ج4ص15.

(58) الكتاب:ج1ص370.

(59) الأصول في النحو:ج1ص164، 173.

(60) شرح المفصل:ج2ص59.

(61) شرح الرضي:ج2ص75.

(62) ارتشاف الضرب:ج3ص1570.

(63) المسائل المنثورة، لأبي الفارسي، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، د-ط، 2003م ، ص14.

(64)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي, ط/1، 1428هـ- 2008م،ج2ص697.

(65) التبصرة والتذكرة للصيمري، تح: فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط،1 1402هـ-1982م، ج1ص300.

(66) المساعد:ج2ص14.

(67) حاشية الخضري على ابن عقيل، للخضري ضبط وتشكيل: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر والطباعة، بيروت، ط/1، 1424هـ-2003م، ج1ص435.

(68) المقتضب:ج3ص234.

(69) المصدر نفسه: ج3ص268-269.

(70) المصدر نفسه:ج4 ص312.

(71) النكت:ج1ص531-532. وينظر: شرح المفصل:ج2ص59-60.

(72) شرح المفصل:ج2ص59، وشرح الرضي:ج2ص39.

(73)المقتضب:ج2ص135.

(74) الكتاب:ج1ص249.

(75) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1416،1هـ-1996م، ص90.

(76) الانتصار :ص90.

(77) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:ج2ص249.

(78) النكت:ج1ص452-453.

(79) الكتاب:ج1ص419.

(80)المقتضب:ج3ص176.

[81]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:ج2 ص309.

[82]) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/1، 1410هـ- 1990م، ج1ص217.

[83]) النكت:ج2ص22.

[84]) المصدر نفسه وصفحته.

[85]) المصدر نفسه وصفحته.

[86]) ينظر: الكتاب:ج2 ص11.

[87]) ينظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد ، تح: علي توفيق الحمد، ط(2)، مؤسسة الرسالة، دار الأمل 1405هـ،28.

[88]) الكتاب:ج2ص11.

[89]) ينظر المصدر نفسه:ج1ص48، 139، 396، ج113/2.

[90]) ينظر: الانتصار: ص120.

[91]) ينظر: المصدر نفسه وصفحته.

[92]) النكت:ص39/2-40.

[93]) ينظر: الكتاب:ج1ص379، وتحصيل عين الذهب:ص247.

[94])تحصيل عين الذهب: ص247.

[95]) الكتاب:ج2ص38.

[96]) ديوانه: ص283، والمقتضب:ج2ص148، ج3ص349.

[97]) الانتصار: ص123-124.

[98]) ينظر: المصدر نفسه: ص124.

[99]) النكت: ج 2ص54.

[100]) ينظر: الكتاب:ج2 ص374، وشرح المفصل:ج3 ص118.

[101]) الكتاب:ج2 ص373.

[102]) ينظر: الانصاف: ج 2ص689.

[103]) ينظر: الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/3، 1417 هـ-1997م، ج3ص1277، والإنصاف: ج2ص687.

[104]) الجنى الداني في حروف المعاني المرادي، تح: طه محسن، بغداد، د- ط، 1396 هـ- 1976م، ص103.

[105]) ينظر: الانصاف:ج2 ص690.

[106]) النكت:ج2 ص276-277.